الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

28 **جماد ثانى** 1437 –6 **ابريل** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11

قراءة المؤشرات المستقبلية لأي مشكلة تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بعيداً عن العشوائية والقرارات الارتجالية

تجاوز الأزمات.. "الرؤية والفكر" نقطة التحول للأفضل!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1144148

تحقيق - منى الحيدري

تعرف الأزمات لدى الكثيرين على أنها المحك الحقيقي لمعرفة معادن الناس، ولكنها بحسب آخرين الواقع الذي نعيشه بشكل يومي في حياتنا، ورغم أن البعض يعتبرها بمثابة الاصطدام الاضطراري في محيط العمل والبيت وأحيانا في الشارع والذي نعيش بعده حالة من الذهول نحاول خلاله إيجاد حل سريع يخرجنا من عنق الزجاجة، وغالبا ما تكون هذه الأزمة سواء كانت مالية أو أسرية أو إدارية هي تجربة تجعلنا أقوى في المرات القادمة، وقد تصبح نقطة تحول بحياتنا تجنبنا تكرارها بعد أن نكون قد جنينا جيدا فوائد التجربة واستخلصنا عِبرها.

«الرياض» استطلعت رأي العديد من ذوي الاختصاص حول موضوع الأزمات وفن إدارتها، وكيفية الاستفادة منها في كافة مناحي الحياة.

أسباب الأزمات

بداية يؤكد د. منصور القحطاني - أستاذ الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك خالد وعضو جمعية حقوق الإنسان في عسير - أن ا لأزمة تعد المحك الدقيق لمعادن الرجال وحقيقة ا لأحداث، وقال: تعتبر الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تجعل الفرد متوترا وفي حيرة من أمره، وغير قادر على ا تخاذ القرار الصحيح، وربما تقود إلى نتائج غير مرغوبة خصوصاً في حالة عدم القدرة على مواجهتها، خاصة وإنها حدث لا يمكن التحكم فيه، بل هي مصدر تهديد لاستقرار المؤسسات ومواجهتها، وتتطلب إدارة خاصة تستخدم أنماطا تنظيمية غير مألوفة وتستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها مما يسهم في التقليل من الخسائر الناجمة عنها وهو الهدف الرئيس من إدارتها.

وعن أسباب الأزمات، قال: قد تكون للأزمات أسباب إنسانية مثل تعارض ا لأهداف والمصالح، وحب السيطرة والمركزية، وسوء التقدير والاحترام، وصراع المصالح بين العاملين، وقد تكون أسبابها إدارية مثل عدم التخطيط الفعال، أو اتخاذ قرارات عشوائية، أو ضعف القدرة الرقابية، أو عدم وجود أنظمة حوافز، أو ضعف الإمكانات المادية والبشرية، وعدم وجود دورات تدريبية للعاملين وغيره، وقد تكون لها أسباب خارجية مثل التطورات التقنية، والكوارث الطبيعية، والتغيرات الاجتماعية والسياسية ونحوها.

طرق المواجهة

وحول إدارة الأزمات، قال د. القحطاني: إدارة الأزمات تعني كيفية التغلب عليها با لأدوات العلمية والإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، ولعل من أهم متطلبات مواجهة ا لأزمات إعداد العدة لمواجهتها، والاعتراف بالمشكلات والتعامل مع وسائل الإعلام بـشفافية ووضوح، واختيار المتحدث الرسمي الكفء والتحديد الواضح لأهداف المجتمع وأولوياته وتوافر المعلومات الصحيحة والكافية لاتخاذ قرارات سليمة وتوافر نظام حديث يعتمد على التقنية ونظم المعلومات، ووجود قيادة سوية غير انفعالية لا تتأثر كثيرا بالضغوط النفسية التي ت فرزها الأزمة وتبني سياسة الإدارة المبادرة للأزمات، وفتح قنوات الاتصال مع مختلف جماعات المصالح لكسب تأييدها وإخضاع التعامل مع ا لأزمات للمنهجية العلمية للإدارة السليمة من خلال وظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة، ومن أجل مواجهة هذه الأزمات يتطلب الأمر تشكيل فريق مواجهة الأزمات والذي يجب أن يتسم بالتعاون وتحمل المسؤولية والقدرة ذو شخصية قيادية لديه القدرة على اتخاذ القرار.

إدارة الأزمة
ولفت د. القحطاني إلى أن للإعلام دورا بارزاً ومؤثراً تأثيراً إيجابياً أوسلبياً على تفاقم الأزمة، مضيفا: «ا لأمر يتطلب من إدارة الأزمة التعامل بحذر مع وسائل الإعلام المتعددة من خلال متحدث رسمي ذي قدرة وكفاءة وتأهيل وخبرة بحيث يتولى الإدلاء بكافة التصريحات عن ا لأزمة بعيدا عن التعتيم الإعلامي الذي يؤدي إلى الشائعات، ولذا يكون من المفترض إعداد إطار التصريحات من قبل فريق إعلامي مختص لمراعاة كافة أصدائها وتأثيراتها»، موضحا أن النبي عليه السلام وضع منهجا عمليا واضحا للتعامل مع ا لأزمات ولنا فيه ا لأسوة الحسنة إذ كان يركز على تفعيل ا لأزمات والاستفادة منها وتحويلها من محنة الى منحة وتحويل الموقف السلبي إلى إيجابي وذلك بقوة الإيمان والعزم والتوكل على الله، والثقة بالله سبحانه ثم الثقة بالنفس، والإكثار من الدعاء، والثقة بتأييد الله جل وعلا في مواجهة ا لأزمة، والمبادرة والابتكار فيما يخدم تغيير المنظمة نحو ا لأفضل، والتمسك بالقيم والمثل وا لأخلاق والسلوكيات الحسنة، وتجنب الغضب وقت ا لأزمة، وتوسيع نطاق المشاورة، والتعاون بين ا لأفراد داخل المنظمة، ثم العزم وعدم التردد والتوكل على الله سبحانه وتعالى.
تقليل الخسائر
من جهته أوضح د. فهد العلي - أستاذ الإدارة المشارك جامعة تبوك - أن الأزمة كما وردت في معجم لسان العرب بأنها تعني الشدة والضيق وعند الصينيين تعني الفرصة والخطر اي أنها خطر يجب تجنبه وفرصة أيضا يجب استغلالها، مضيفا: «تعرف الأزمة في الأدبيات الإدارية بأنها خلل يؤثر مادياً ومعنوياً على النظام ككل، كما أنها تهدد الافتراضات الرئيسية كالأهداف والمصالح الأساسية والقيم، التي يقوم عليها النظام، كم يمكن تعريف الأزمة بأنها حالة يواجهها متخذ القرار في أي مستوى وفي أي جهة تتلاحق فيها الاحداث وتختلط فيها الاسباب والنتائج، وقد يفقد متخذ القرار القدرة على التحكم بما يحدث أو بالتوجهات المستقبلية لها، وكل ذلك يحدث تحت ضغط الرأي العام والاعلام ما يعني على متخذ القرار ان يتصرف بسرعة وان يتخذ قراره بنسبة عالية من الخطورة».
وأشار د. العلي بأن فن إدارة الأزمات يعني قدرة متخذ القرار على مواجهة الأزمة واحتوائها بأقل الخسائر وأقل التكاليف، ويأتي ذلك من خلال قدرة المنظمة الإدارية على استقراء مؤشرات الأزمة والاستعداد لمواجهتها عند حدوثها، حيث ان كل أزمة لها دورة حياة تمر من خلالها الأزمة من الميلاد والنمو والنضج ثم الانحسار والاختفاء، وبذلك تكون المنظمات الإدارية مدركة لمؤشرات حدوث الأزمة والاستعداد لمواجهتها والاستفادة من حدوثها وكيفية التعامل معها كما قال الصينيون بأنها فرصة يجب استغلالها.
وأشار إلى أن إدارة الأزمات أصبح من العلوم التي تُدرس بالجامعات ويتم التدريب عليها، وينقسم المنهج العلمي لإدارة الأزمات إلى ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل الأزمة ومرحلة خلال الأزمة ومرحلة ما بعد حدوث الأزمة، وكل مرحلة لها عناصرها وكيفية تطبيقها، مضيفاً: «يتم توقع الأزمات ووضع السيناريوهات لمواجهتها ورصد الإمكانات المادية والمالية والمعنوية لمواجهتها، وتشكيل فريق أزمة للتعامل مع الأزمة عند حدوثها وتطبيق السيناريو المناسب لمواجهتها، ولا شك بأن اتباعنا هذا المنهج نكون قد تعاملنا مع الأزمة بطريقة علمية وليست تقليدية ك ما كان التعامل معها سابقا والتي من أهمها إنكار الأزمة إخماد الأزمة كبت الأزمة بخس الأزمة وعزل الأزمة، وهذه ليست طرقا سليمة لإدارة الأزمة والتقليل من آثارها، علما بأن البعض ما زال يستخدمها في العمل الإداري لإدارة الأزمات».
مالية وإدارية وتنظيمية
وشرح د. العلي بأن من أسباب نشوء الأزمات في العمل هي الصراعات التنظيمية في العمل، إذ يؤدي ذلك إلى أزمات تنظيمية وأزمات مالية وأزمات إدارية مختلفة مثل انخفاض الأداء وسوء الخدمة والتردي والتسويف الإداري والتسيب الإداري، وعدم قدرة التنظيم على تحقيق أهداف المنظمة، كما أن الصراعات تؤدي إلى انخفاض الولاء التنظيمي، ولذلك على المسؤول الأول في التنظيم أن يعمل على حل أي صراعات في العمل وأن لا ينتظر حتى تزداد تلك الصراعات وتتشعب ويدخل فيها أطراف أخرى من داخل التنظيم أو خارجه وتتحول إلى أزمات، وبذلك يكون بحله لتلك الصرا عات قلل من حدوث أزمات إدارية بسبب تلك الصراعات».
الأزمات الإيجابية
وأكد متعب الشمري - خبير ومستشار دولي في تطوير المنظمات والموارد البشرية - انه تم ربط إدارة الأزمات بصفة عامة بالقلب الاستراتيجي للمنظمة وعلى هذا الأساس تم استحداث ادارة في عصرنا الحالي وفي انحاء العالم اجمع تعنى باستمرارية الاعمال والتطوير والتخطيط والتي تسمى **Organization Management &PMO**، وغالبا ما تكون هذه الادارة مرتبطة بشكل مباشر برئيس مجلس الادارة أو بالرئيس العام للمنظمة وإعطاء أعضاء هذه الإدارة صلاحيات وإمكانات قوية للحد من أي مخاطر قد تحدث سواء كانت داخلية أو خارجية، وغالباً أسلوب هذه الادارة يكون مب نيا على اجراءات وأسس سيجما 6 او بما يسمى **Six Sigma** ومن أسس ومبادئ هذه الاجراءات الحد من الازمة أو الخطورة على المنظمة بنسب مئوية عالية جداً وتقليص المخاطر التي من الممكن أن تحصل إلى أجزاء من الصفر من الألف بالمئة

(0.00.4%) وترتكز أسس **Six Sigma** على ثلاثة عناصر مهمة وهي العملاء وكيفية زيادة نسبة الاستحواذ على أكبر قدر من السوق، والإجراءات والسياسات الادارية وكيفية تطويرها بشكل دائم ومستمر ليخدم مصالح المنظمة مع عملائها وايضاً موظفيها ويحد من أي خلل أو أزمة قد تحصل جراء اي خطأ محتمل، وكذلك العنصر البشري أو الم وظفين وكيفية زيادة رضائهم الوظيفي وأيضاً زيادة رضائهم عن المنظمة وتطويرهم.

ولفت الشمري إلى أن إدارة الأزمة تعني القدرة على إدارة الشركة قبل وبعد حدوث الأزمة، اذ نستطيع أن ندير الأزمة ونتعامل معها من خلال الكثير من الصراعات في جهات العمل وتكمن إدارة الأزمات في عدة مراحل وأسس، ويمكن اختصارها بخمس مراحل رئيسية وشاملة وهي مرحلة اكتشا ف إشارات الإنذار، وهي مرحلة اكتشاف إشارات الخطر بوقوع الأزمة قبل وقوعها، ومرحلة الاستعداد والوقاية وفيها تتخذ مجموعة من أساليب الوقاية المطلوبة في مرحلة اكتشاف الخطر، والوقاية تشمل اكتشاف نقاط الضعف والقوة من اجل معالجتها وربطها جميعاً، ومرحلة احتواء الأضر ار والحد منها، وهنا تتلخص هذه المرحلة في إعداد وسائل تحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المنظمة، ومرحلة استعادة النشاط وتشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج وخطط تنموية قصيرة على مدى ثلاث إلى خمس سنوات، وطويلة الأجل على مدى ثماني الى عشر سنوات، وتتضمن هذه المرحلة استعادة المعنويات المفقودة والاستحواذ على حصة من السوق، ومرحلة التعلم وهي مرحلة تعليم مستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي.

مرحلة ما بعد الأزمة.. فرصة إيجابية

أكد د. فهد العلي -أستاذ الإدارة المشارك جامعة تبوك- أن مرحلة ما بعد حدوث الأزمة هي فرصة للاستفادة من الأزمة بشكل إيجابي بحيث يتم توظيف الأزمة لصالح التنظيم مثل حدوث أزمة في الأنظمة الآلية المستخدمة في المنظمة يؤدي إلى تطوير النظم وتحديثها أو استبدلها وبذلك تمت الاستفادة من تلك الأزمة، كما أن أي أزمة تحدث يتم الاستفادة منها بمراجعة الوضع التي كانت عليه المنظمة قبل حدوث الأزمة والعمل على تطوير وتحسين أساليب العمل لضمان عدم حدوث الأزمة مرة أخرى.

وأشار د.العلي بأن الأنسان يمر في حياته بأزمات على المستوى الشخصي مثل الأزمات المالية والعائلية، مضيفاً: «يمكن التعامل معها بأن يحرص على قراءة المؤشرات التي قد تؤدي إلى حدوث الأزمة، وأن لا يجعل الأمور تسير بعشوائية والتعامل معها بسطحية، ومثال ذلك الأزمة الم الية على مستوى الفرد، حيث إنه يعلم قدرته المالية ودخله الشهري كالراتب أو أي دخل أخر وبذلك لا يغامر في قروض أو ديون أو مشاريع لا يقدر على الوفاء بها، وبذلك تحدث له أزمة مالية قد تؤدي به إلى السجن أو أزمات مالية مختلفة تؤثر على مسار حياته كفانا الله شر الأزم ات الشخصية والتنظيمية أدام الله علينا نعمة الاستقرار والقدرة على استقراء الأزمات قبل حدوثها والتقليل من نتائجها السلبية».

فن إدارة الأزمة

أوضح متعب الشمري -خبير ومستشار دولي في تطوير المنظمات والموارد البشرية- بأنه يمكن النظر إلى إدارة الأزمة بأنها مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب على الأزمة، مضيفاً:

«حديثًا، فن إدارة الأزمة يتطلب من المديرين ضر ورة التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه، وكذلك توقع ما لا يمكن توقعه، فإدارة الأزمة بهذا المنظور تعني عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المنظمة وربحيتها أو بقاءها في السوق، وأيضاً تهديد بقاء أو تسرب العنصر الأهم وهو العنصر البشري الذي على اساسه تقوم وتؤسس المنظمات».

وأكد على أنه من الممكن تحويل الأزمة إلى نقطة تحول إيجابية على الصعيدين المهني والشخصي، ويجب أن ندرك أن اتخاذ أي قرار يجب أن يكون بعد دراسة تامة وأن التعامل مع أي أمر من الأمور الحياتية سواء كان مهنيا أو شخصيا يجب ألا يكون ذا سطحية»، لافتاً إلى أن استخلاص ا لدروس من الأزمات يتوقف على توافر حس مرهف لدى الإنسان ويجعله يقدر معاناة التغير، ومتصوراً نفسه أو أحب الناس إليه يمرون بتجربة التغير وبذلك يجب وجوباً تاماً على الإنسان تقدير هذا التحول وأخذ العبرة والدروس اللازمة منه، مضيفاً: «التعلم لا يعني تبادل الاتهامات أو إلقاء اللوم على الغير، وتحميله المسؤولية أو البحث عن كبش فداء أو ادعاء بطولات كاذبة، بل يجب أن يؤخذ بطريقة انسيابية والاستفادة منه في الحاضر والمستقبل».

صرخة طفل في ظل غياب الضمير الإنساني

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/04/05/1502256

عبدالله العطيش

ي ذنب اقترفته البراءة حتى يتم حرمانها من التعليم، وما ذنب الأبرياء من الأطفال تلك الأيدي الصغيرة، التي ينكر حقها المجتمع، ويقسو عليها، فما أقسى الحياة حين تُسلب منك الفرحة، حين تصبح الآلام والأحزان لصيقة بحياتك في كل مراحلها ولحظاتها، فهل أصبحت مدينة الإنسانية مندثرة تحت صحراء الأنانية، أم غابت العقول، وثارت الأحقاد، حتى إنه لم يعد في قلوب الجميع رحمة تجاه الأطفال من أبناء وطننا، وأصبح الضمير في غفلة، بل أصبح عملة نادرة، نبحث عنه «أي الضمير» فلا نجده، وإن وجدناه نراه قد لقي حتفه، مرمياً إلى الهاوية، فلا أذن تسمع، ولا قلب يدرك، ولا عقل يفقه، فماذا بعد غياب الضمير وغياب الإنسانية.

إننا نتحدث عن غياب الإنسانية، مع الأسف في محيطنا الإنساني، فما حدث للطفل خالد لهو أكبر دليل على غياب الإنسانية، حيث ذهب والده مثل كل الآباء كي يقدم لابنه في إحدى المدارس الحكومية، ولكن لم يتم قبوله لكون أبيه لا يملك هوية وطنية، مع العلم أنه لم يعرف بلداً ولا وطناً ولا أرضاً غير هذه الأرض الطاهرة، ففيها عاش ومات أجداده، وآباؤه، وعاش فيها هو أيضاً مع أبنائه، وسعى كثيراً، ودق كل الأبواب كي يستخرج الهوية، ولكن دون جدوى، أو فائدة، فما كان من الأب إلا أن تقدم بشكوى إلى رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور الجليل مفلح القحطاني، حتى لا يحرم ابنه الصغير من أبسط حق من حقوقه، ألا وهو التعليم، فتدخل الدكتور القحطاني، وتم قبول الطفل خالد في إحدى المدارس الخاصة، وليس ذلك رفاهية من والده، الذي ليس لديه دخل ثابت، ولا ضمان اجتماعي، وليس لديه منزل، بل ليس لديه رخصة قيادة، وليس لديه حتى جواز سفر، وليس، وليس، وليس، ولكنه كان مضطراً لإلحاق ابنه بمدرسة خاصة بعد أن رفضته جميع المدارس الحكومية، وتراكمت على الأب المبالغ المدرسية التعجيزية، فهو غير قادر على السداد، وغير قادر على أن يعيش في ظل وطن أصبح يحمي الوافدين، ويقهر أبناء البلد، فما كان من المدرسة إلا أن أخذت ترهب الطفل وتخيفه لعدم سداد والده المتأخرات المالية، بل وتهدد بطرده وهو بين زملائه، فأي مرحلة من اللاإنسانية وصلنا إليها كي نرهب طفلاً ونطرده من المدرسة بتلك الوحشية والإهانة.

وفي الختام أود أن أقول: إن حرمان الأطفال من التعليم يمثل وجهاً من وجوه المأساة التي يعيشها البدون، فلماذا لا نضع أنفسنا في مكانهم ولو لثوانٍ معدودة، ثم نسأل أنفسنا: أليس لهم حق علينا وهم إخواننا في العيش الرغيد مثلنا؟ أليس من حقهم علينا أن نمسح الدموع التي تذرفها أعينهم مذلةً وخضوعاً؟ أليس من حقهم علينا أن نستجيب لصرخاتهم، وهم يتألمون من قسوة الحياة، والبشرية على حد سواء.

نحن أولى بأبناء شعبنا من أي أحد آخر، فإلى متى سنظل نضع أنفسنا موضع المشاهد، ونحن في قلب الحدث، نراهم يُجرَّدون من جميع حقوقهم، ولا يتحرك فينا ساكن. إن الحرمان الذي يعانيه الأطفال من التعليم، هو المعنى الحرفي للتجرد من الإنسانية، التي أصبحنا نعاني منها بعد ضرب المجتمع، وتجريده من الإنسانية، وتفشي مرض اللاإنسانية فيه.

السؤال: مَنْ سيمسح دموع خالد؟ فهو الآن يبكي أمامي بكاء مريراً يقطع أنياط القلوب الرحيمة!

الخلاصة: حسبي الله ونعم الوكيل.

هيئة حقوق الإنسان

د.العيبان يؤكد مضي "الهيئة" في تعزيز شراكتها مع الأجهزة الحكومية

ختام ندوة دور القضاء في حماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1144155

الرياض – راشد السكران

نظمت هيئة حقوق الإنسان، أمس (الثلاثاء)، ندوة «دور القضاء في حماية حقوق الإنسان».

وقال د. بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، إن الندوة تأتي تنفيذاً للشراكة المستمرة بين «الهيئة»، ووزارة العدل، وديوان المظالم، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وهدفت إلى إلقاء الضوء على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القضاء في المملكة، وما صاحب ذلك من تطورات جوهرية وأثرها في تعزيز حقوق الإنسان.

وزير العدل: قضاء المملكة يطبق معايير المحاكمة العادلة

وأضاف العيبان، أن الشريعة الإسلامية كفلت جميع الحقوق وشرعت كافة الأحكام لحمايتها وصونها من أي تجاوز، وأن المملكة قامت على تطبيق أحكام الشرع الحنيف.

وقال إن النظام القضائي في المملكة استهل أحكامه بالنص على استقلال القضاء وأنه لا سلطان على القضاة لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، مشيراً إلى أن استقلال القضاء أحد المرتكزات الأساسية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وأن التطورات التي شهدها مرفق القضاء في جميع جوانبه التنظيمية والإجرائية والتنفيذية، بجانب الدور الأساسي الذي يقوم به ديوان المظالم، كقضاء إداري، يعزز حقوق الإنسان.

وأوضح د. العيبان، أن المنظومة العدلية في المملكة متكاملة من خلال مهام واختصاصات هيئة التحقيق والادعاء العام في مجال العدالة الجنائية، ونوه بالدور المهم للمحاماة كمعين للقضاء في سبيل تحقيق العدالة وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

وقال العيبان إن الهيئة تعمل منذ نشأتها على أداء واجبها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر الوعي بها، وإنها تحظى بدعم ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – يحفظه الله -.

وأكد أن الهيئة ماضية في تعزيز شراكتها مع جميع الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني لتحقيق أهدافها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر الوعي بها.

فيما قال وزير العدل د. وليد الصمعاني، إن النظام الأساسي للحكم نص على التزام القضاة بتطبيق الكتاب والسنة والأنظمة التي لا تتعارض معهما، مقررا استقلال القضاء وحمايته لحقوق الإنسان وتوفير الضمانات للمتقاضين، وحفظ حقوق الأفراد ورعاية مصالحهم دون النظر إلى جنس أو لون أو عرق أو طائفة.

وأضاف أن قضاء المملكة يطبق معايير المحاكمة العادلة ويتقيد بقواعد الإثبات الشرعية والنظامية، من حيث الاقتصار على الأدلة المقدمة في الدعوى ومراعاة عدم الحكم على أي متهم إلا بعد ثبوت الأدلة القاطعة على ارتكابه لجريمته، وهو ما يعبر عنه بمبدأ افتراض براءة المتهم.

وفي جانب الإسناد الموضوعي بين وزير العدل أن قضاء المملكة يبني أحكامه على معايير موضوعية وقواعد شرعية تحكم جانب الحقوق في المعاملات وما في حكمها، وجانب التجريم والعقوبة في النواحي الجنائية، ويقصر نظره على ما يطرح أمامه من وقائع محدده، من خلال إثبات الوقائع المحددة وصحة نسبتها لمن نسبت إليه، وتطبيق القاعدة الشرعية والنظامية على الوقائع الثابتة، وعلى ضوء ذلك تصدر الأحكام القضائية ضمن هذا المنظور الموضوعي، دون النظر إلى انتماء أطراف النزاع الفكرية أو العرقية أو الطائفية.

وأشار وزير العدل إلى أهمية التطوير والتحديث في المجال الإجرائي، بما يعزز الضمانات القضائية ويسرع الفصل في الدعاوى، مثمنا دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز غير المحدود لمرفق القضاء وتأكيده – أيده الله- في كثير من المناسبات على استقلال القضاء، واهتمامه – أيده الله- بتفعيل القضاء المتخصص ومحاسبة كل أشكال الفساد الإداري والمالي.

حقوق الإنسان لـ عكاظ: البدء في متابعة تنفيذ طلبات التجنس ومعالجة معوقاتها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160406/Con20160406832944.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

بدأت هيئة حقوق الإنسان بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن جهات عليا (13 قرارا) يقضي أحدها بإلزام الجهات المعنية بسرعة البت في طلبات التجنس، والتي انفردت «عكاظ» بنشرها قبل أسبوع (1437/6/21).

وأوضح مدير مركز النشر والإعلام في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي لـ «عكاظ» أن الهيئة تتابع طلبات التجنيس المقدمة للأحوال المدنية بهدف الوقوف على أوجه القصور ومعالجتها، ورفع تقرير دوري لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء، عن ما تم إنجازه والمعوقات التي رافقت التنفيذ، لافتا إلى عقد اجتماع مع الجهة المختصة لتنفيذ التوجيهات العليا بسرعة البت في طلبات التجنس.

وأضاف أن هيئة حقوق الإنسان ستتابع كذلك مع وزارة العدل ما يختص بزيادة عدد المحاكم والقضاة وتوظيف النساء في المحاكم، وغيرها من الأمور التي كلفت الهيئة بمتابعتها مع جهات التنفيذ، حيث أكد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين على جميع الجهات المعنية بالعمل على تفعيل ما ورد في توصيات تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة.

وأكد المعدي أن الهيئة ستعمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة أوجه القصور التي قد تعترض تنفيذ بعض تلك التوصيات من خلال العمل مع كل جهة حسب اختصاصها وما يخصها من التوصيات، وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية وبناء شراكات إستراتيجية لتنفيذ تلك التوصيات على أرض الواقع، وستكون هناك تقارير دورية تصل للهيئة عن ما أنجزته كل جهة من هذه التوصيات.

لافتا إلى أن «حقوق الإنسان» ستنسق مع هيئة الخبراء في مجلس الوزراء للتأكد من تنفيذ الجهات المعنية للتوصيات التي تضمنها الاستعراض الدوري الشامل.

يذكر أن القرارات تضمنت إلزام الجهات المعنية بسرعة البت في طلبات التجنس، والإسراع في تفعيل المحاكم المتخصصة وتعميمها على جميع أنحاء المملكة، وزيادة أعداد القضاة لضمان سرعة نظر الدعاوى والفصل فيها مع أهمية التوسع في افتتاح الأقسام النسائية في جميع المحاكم وتوفير كوادر نسائية مؤهلة لدعم قضايا المرأة في تلك المحاكم.

كما تضمنت الاستعجال في إصدار مشروع نظام السجن والتوقيف وسرعة إنهاء دراسة مشروع العقوبات البديلة واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتمادها، والتوسع في في توعية منسوبي الجهات الأمنية وجهات التحقيق والضبط عند تطبيق الأنظمة لضمان التعامل الأمثل مع الأشخاص المقبوض عليهم والسجناء بما يتماشى مع الحقوق المقررة في حقوق الإنسان. واشتملت القرارات كذلك على التوسع في تحقيق المشاركة المجتمعية من خلال طرح ما لديها من مشاريع أنظمة أو لوائح لأخذ مرئيات العموم وبخاصة أصحاب الاختصاص، والاستعجال في إنهاء دراسة مشروع نظام حماية المال العام واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتماده. وسرعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية والعمل على تفعيل ما أنشئ منها، والاستعجال في تنفيذ المشاريع الصحية في جميع مناطق المملكة وبخاصة الأقل نموا والعمل على تطوير مراكز الرعاية الأولية لتخفيف الضغط على المستشفيات، وسرعة إنهاء الدراسة الخاصة بالتأمين الطبي على المواطنين.

كما تضمنت التوسع في افتتاح مراكز تلقي بلاغات حالات الإيذاء وإنشاء دور إيواء لضحايا العنف والإيذاء الجسدي والاتجار بالأشخاص وتهيئتها ودعمها بالكوادر المؤهلة في التخصصات الاجتماعية والنفسية من كلا الجنسين.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

موت الطلاب في الحافلات: الأعداد تزداد.. والحلول غائبة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14893950

جدة - عثمان هادي

لقيت قضية الطالب نواف السلمي وكيفية مصرعه اختناقاً داخل حافلة المدرسة تعاطفاً شعبياً واسعاً، وخصوصاً أن هذه الحادثة تعتبر الثالثة من نوعها، ولم يجد لها أي حلول للقضاء عليها، في ظل المطالبات بإيجاد حلول سريعة وفورية، لعدم تكرار مثل هذه الحوادث التي يذهب ضحيتها أطفالاً أبرياء في عمر الزهور.

وقدّم عضو لجنة المدارس الأهلية في غرفة جدة الدكتور صادق دحلان لـ«الحياة» اقتراحات عدة للقضاء على هذه الظاهرة «المميتة»، منها «أن يكون هناك تأمين إلزامي على الطلاب في المدارس الأهلية، سواءً تعرّض الطالب لحال وفاة أو إصابة، وتأمين المركبات الناقلة للطلاب، وفحصها باستمرار، وإيجاد وظيفة مشرف حافلات وتكون فعالة».

واقترح دحلان أيضاً «إيجاد هيئة للتعليم داخل إمارات مناطق المملكة أو المحافظات، فلا بد أن تتدخل الإمارات في مثل هذه الظروف، إضافة إلى إشراف من إدارة التعليم على الحافلات، والتأكد من تقديمها الخدمة الجيدة وسلامة أوراقها المرورية، والتأكد من وصول جميع الطلاب إلى المدارس، ويكون ذلك من مهمات إدارة المدرسة اليومية من طريق مشرف الباصات».

وأكد عضو لجنة المدارس الأهلية على أن «يتواصل كل سائق حافلة مع الأسر عند وصول أبنائهم، وتفعيل دور المشرفين في المدارس الأهلية والعالمية، وزيادة عددهم»، لافتاً إلى أن الموجود الآن «قليل جداً ولا تتعدى زياراتهم إلى المدارس الأهلية أكثر من مرة أو مرتين في السنة، ولا يستطيعون تغطية جميع المدارس».

وأكد دحلان أن تقدم دورات توعية للطلاب المستخدمين للحافلات حول كيفية التعامل إذا حبسوا بالخطأ داخلها، وتعليمهم كيفية فتح الشباك والباب، واستخدام جميع المفاتيح والأزرار داخل الحافلة، أو وضع جوال خاص في الباص لاتصال أي طالب يتعرض إلى النسيان وتعليمه طريقة استخدامه، وكيفية الاتصال وعرض الأرقام بشكل واضح داخل الباص.

وقال: «إن الوضع مؤسف جداً فهناك طلاب يقضون اختناقاً داخل الحافلات المدرسية»، منوهاً إلى أن الخطأ في قضية الطالب نواف السلمي يتحمله أشخاص عدة، أولهم سائق الحافلة، ومشرف الحافلات ومدير المدرسة.

من جهة أخرى، ابتكر المشرف التربوي في مكتب النسيم بـ«تعليم جدة» محمد الشهري، نظاماً آلياً للتواصل مع أولياء الأمور في حال غياب وتأخر الطلاب وذلك بوضع مجموعة خاصة (قروب) في برنامج «واتسآب» في المدارس، ويختص فقط بغياب وتأخر الطلاب لحضور المدرسة، بدلاً من النظام القديم الذي يعتمد على أخذ الغياب من طريق المرور على الفصول وتدوينها يدوياً.

وقال الشهري لـ«الحياة»: «إن الفكرة تعتمد على إنشاء المدارس قروبات خاصة بغياب وتأخر الطلاب، حتى تأخرهم عن الحضور للحجرة الدراسية، ولا يتم المناقشة فيه إلا غياب وتأخر الطلاب، وتكون إدارة المدرسة هي المسؤولة عن إنشاء هذه المجموعة، وتكون مرتبطة مباشرة مع أولياء الأمور، وعلى المعلمين الرفع يومياً في القروب بالطلاب الغائبين والمتأخرين، لاطلاع إدارة المدرسة عليها من خلال القروب والتواصل مع أولياء الأمور وإبلاغهم بذلك فوراً».

ولفت إلى أن هذه العملية «تسهل على مدخلي الغياب في المدارس وتدوينها في الكشوفات، وهذا يستغرق وقتاً طويلاً، ولكن مع وجود القروبات تكون العملية سهلة، وتكون الأسر مشاركة في ذلك».

الحياة
AL HAYAT

عضو "شورى" تدعو إلى الاستثمار في الطلاب الفقراء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14893957

الرياض – سعاد الشمراني

طالبت عضو في مجلس الشورى وزارات: الصحة، والتخطيط، والتجارة والصناعة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية، بأن تبادر إلى استئصال الفقر، وذلك بالاشتراك مع الهيئات المعنية بالعلم والتقنية والابتكار، وإدماج قضية الاستدامة في جداول الأعمال الوطنية للسعودية.

وشددت الدكتور حياة سندي على أهمية «أن تشارك في هذه الجهود مجموعة من الهيئات التنظيمية لبناء القدرات الاستراتيجية، وتقديم أقصى دعم لعملية التنمية، وذلك لتعزيز القدرات المحلية على الابتكار من أجل تلبية الحاجات الأساسية، والجمع بين المعرفة المحلية والعلمية من أجل حل المشكلات المحلية، وتشجيع تنظيم المشاريع المحلية، والقضاء على أي عقبات تعوق عملها، والاستثمار في الطلاب الموهوبين من الطبقات الفقيرة لتمكينهم من مواصلة تعليمهم في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات». وقالت سندي في مداخلة طرحتها في إحدى جلسات الشأن العام في المجلس الأسبوع الماضي: «يتزايد الاعتراف بدور التقنية والابتكار كعاملين مهمين لاستئصال الفقر، وتوفير فرص العمل، ويطرح الاعتراف بهذا الدور سؤالاً في شأن الكيفية، وبخاصة أن المملكة تسخر بها الروابط القوية بين سياسات التقنية والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة».

وأضافت عضو مجلس الشورى: «هناك تحديات تعترض الدور الحيوي الذي ينبغي أن يؤديه العلم والتقنية والابتكار، يتمثل الأول في الفقر المتعدد الأبعاد، فإضافة إلى تدني مستوى الدخل، توجد عوامل شتى تسهم في الحرمان الذي يعانيه الفقراء، منها الافتقار إلى كل من التعليم، والصحة، والسكن، والتمكين، والعمل، والأمان الشخصي، وللعلم والتقنية والابتكار قدرة هائلة على الإسهام في معالجة هذه الأبعاد المتعددة للفقر من طريق مجموعة متنوعة من القنوات، فيما يتمثل الثاني في ازدياد التفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء».

وأبانت حياة سندي أن الفروق في الحصول على الموارد، ومنها التعليم والصرف الصحي والمياه والكهرباء والسكن والتغذية والرعاية الصحية، تمثل أيضاً وجهاً من أوجه التفاوت، وتسهم في الشعور بالاستبعاد وعدم التمكين، ولذلك ينبغي إيجاد طرق للاستفادة من مهارات الأفراد في كسب العيش، وإكسابهم قدرات جديدة، وإسهامهم في النمو الاقتصادي. وفي أي مجتمع يعاني من تفاوت شاسع، عادةً ما يكون العلم والتقنية، يخدمان فقط عدداً قليلاً من الناس والصناعات، ولكن في سياق التنمية الشاملة لم يعد العلم والتقنية والابتكار محصوراً في المختبرات والتقنيات الرائدة أو صفوة المجتمع فحسب، وإنما يسهم أيضاً للتصدي للتحديات اليومية».

ويتمثل التحدي الثالث - بحسب سندي - في «ضمان استدامة التنمية، فلا تزال الحاجات الأساسية لعدد كبير من الناس غير ملبّاة، أو تُلبى في كثير من الأحيان بطرق غير مستدامة، على سبيل المثال يجب تحويل نظم الطاقة على أساس عالمي من أجل نشر مزايا الكهرباء من دون انبعاثات مفرطة للغازات السامة، وللعلوم والهندسة دور محوري في عملية إعادة التصميم هذه».

وشرحت سندي وجهة نظرها في معالجة الفقر، قائلة: «تختلف طرق معالجة هذه التحديات الثلاثة اختلافاً كبيراً في السياقات الوطنية، وكي يمكن فهم العلاقات بين العلم والتقنية والابتكار، والفقر، والتنمية الشاملة والمستدامة، يجب فهم نتائج العلم والتقنية والابتكار لا بوصفها تقنيات فقط وإنما أيضاً بوصفها نظماً اجتماعية - تقنية».

وفي نهاية مداخلتها، أكدت عضو الشورى الدكتورة حياة سندي، أن «إدراج الأهداف الاجتماعية ضمن سياسات العلم والتقنية والابتكار يتطلب النظر في سمات الفقراء وفي مسألة كيف يعيشون وماذا يحتاجون من أجل تحسين سبل عيشهم، وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز الروابط بين الابتكار الشامل للجميع وباقي نظام الابتكار الوطني، يتطلب هو الآخر إيجاد حوافز مناسبة واستحداث مؤسسات تحفز مشاركة القطاع الخاص في خلق الابتكار وتلبي حاجات الناس الذين يعيشون في حال فقر».

خادم الحرمين: توفير السكن الملائم للسعوديين محل اهتمامي الشخصي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14885347

الرياض - «الحياة»
أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز اليوم (الثلثاء) اهتمامه الشخصي بتوفير السكن الملائم وأسباب الحياة الكريمة للسعوديين، وذلك لدى استقباله وزير الإسكان ماجد الحقيل، وكبار مسؤولي الوزارة والمهتمين بالإسكان في القطاعين الحكومي والخاص، في قصر اليمامة.
وقال الملك سلمان في كلمة نقلتها «وكالة الأنباء السعودية» (واس) إن «دولتكم ولله الحمد والمنة تسير على خطى النمو والتطور بكل ثبات مع التمسك بعقيدتها الصافية والمحافظة عليها، وستواصل البناء وإكمال هذه المسيرة بالسعي المتواصل نحو التنمية الشاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة».
وأضاف أن «توفير السكن الملائم للمواطنين وأسباب الحياة الكريمة من أولوياتنا وهو محل اهتمامي الشخصي، وما صدر أخيراً من تنظيمات وقرارات يصب في هذا الاتجاه، فالجميع يدرك ما توليه الدولة من رعاية واهتمام بهذا القطاع وما اعتمدت له من موازنات ضخمة».
وأشار خادم الحرمين إلى أن الدولة «شجعت الاستثمار في هذا المجال، وتعزيز دور القطاع الخاص ليكون شريكاً مكملاً لجهود الحكومة في تحقيق هذا الهدف، كما سعت إلى إيجاد توازن بين العرض والطلب، وتحفيز ملاك الأراضي على تطويرها والاستثمار فيها بما يسهم في سد الاحتياج المتزايد للسكن».
وختم بالقول: «وفي هذا الصدد أود التنويه بما يقوم به الإخوة في وزارة الإسكان من جهود»، مؤكداً «أهمية استمرار الوزارة والقطاعات المشاركة لها بالسعي لتحقيق الأهداف والخطط المرسومة لتوفير السكن المناسب لأبنائنا المواطنين».
وحضر الاستقبال الأمير الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف والأمير سعود بن طلال بن بدر بن سعود وعدد من المسؤولين.
من جهته، عد وزير الإسكان ماجد الحقيل في كلمة له قطاع الإسكان من أهم القطاعات التي ينتظر منها المواطنون ما يلبّي تطلعاتهم ورغباتهم، وقال إن «مجموعة من ذوي الكفاءة والخبرة في هذا المجال تعمل على إعداد رؤية متكاملة تستهدف دراسة متعمقة لواقع سوق الإسكان في المملكة، وبحث متطلباته التي تسهم في تطويره والنهوض به».
وأوضح الحقيل أن «نظام الرسوم على الأراضي البيضاء الذي تم إقراره أخيراً يأتي أحد أهم الأنظمة الداعمة التي ستستفيد منها الوزارة في فك احتكار الأراضي داخل النطاق العمراني ورسم برامجها الحالية والمستقبلية نظراً لما يمثله من فوائد عدة على القطاع».
وأشار إلى أن «الوزارة أسست مركزاً لخدمات المطورين سعياً إلى دعم المعروض من الوحدات السكنية وتحفيز المطورين العقاريين وتسهيل إجراءات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى برنامج تنظيم البيع على الخريطة إلى جانب تفعيل تنظيم مجالس الملاك الذي يستهدف تنظيم المجمعات السكنية من أعمال التشغيل والصيانة وإدارة المرافق». ولفت إلى أن «الوزارة عملت على تأسيس مركز البيانات والمعلومات للإسكان الذي يتضمن قاعدة بيانات متكاملة حول القطاع لمساعدة الوزارة في خططها التنفيذية، إذ يستهدف إعطاء مؤشرات حقيقية إلى سوق الإسكان تساهم في نضج السوق وخدمة جميع أطرافه من المواطنين والقطاع الخاص والمستثمرين».
وأكد الحقيل أن الوزارة وقعت عدداً من الشراكات مع مجموعة من شركات التطوير العقاري المؤهلة داخل المملكة وخارجها لإنشاء 180 ألف وحدة سكنية في جميع المناطق خلال فترة زمنية وجيزة بأسعار مناسبة، إضافة إلى شراكات أخرى على وشك الاكتمال مع مطورين محليين ومطورين من دول ذات التجارب الناجحة.

برامج لـ ذوي الإعاقة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14883344

الرياض - «الحياة»
تشارك وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، في فعاليات المعرض السعودي الدولي لمستلزمات الأشخاص ذوي الإعاقة «ضياء 2016»، الذي يقام اليوم في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض ويستمر ثلاثة أيام.
وتقدم منظومة العمل «وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة» خلال مشاركتها في المعرض، عدداً من الخدمات لزوار المعرض، وعرضاً للبرامج والمبادرات والحزم التدريبية لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للدخول في سوق العمل، وإطلاعهم على الفرص الوظيفية المتاحة عبر قنوات التوظيف «طاقات». فيما تضم أجنحة المنظومة أقساماً تُحاكي سوق العمل، ودورات مجانية للزوار في تعليم لغة الإشارة، كما يتولى القائمون على الأجنحة تقديم شرح تفصيلي للزوار عن برامج ومبادرات ومشاريع منظومة العمل، وشرح لآليات التسجيل في برامج المنظومة التي يتم تنفيذها إلكترونياً. وتأتي مشاركة وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة في المعرض كخطوة لتفعيل التواصل مع شرائح المجتمع، وتسليط الضوء على جهود منظومة العمل لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتشجيع القطاع الخاص على التوظيف الفاعل لهم، والاستفادة من السياسات والأنظمة والبرامج التي توفّرها الوزارة لدعم آليات التوظيف والعمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

اتجاه إلى منع تشغيل الوافدين في الموارد البشرية"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14883339

الرياض - «الحياة»
تتجه وزارة العمل السعودية إلى إصدار قرار يحظر تشغيل غير السعوديين في وحدات التوظيف والموارد البشرية في منشآت القطاع الخاص، ملوحة بمعاقبة مخالفي القرار (في حال إقراره) بغرامة تصل إلى 20 ألف ريال، عن كل عامل.
وطرحت الوزارة مسودة القرار الذي ينص على «منع اسناد أي مهمة من مهام وحدات التوظيف لغير السعوديين»، في بوابة خصصتها لاستقبال مشاركات أصحاب المنشآت والمهتمين في القرارات التي تنوي اتخاذها. وأوضحت أنه «يمكن إبداء الملاحظات والآراء حتى يوم السبت 16 من رجب المقبل (بعد نحو 20 يوماً)، قبل إقراره». وقال المشرف العام على الشؤون العامة في وزارة العمل نايف نايته، في بيان أمس (الإثنين): «إن القرار يهدف إلى قصر جميع مهن ووظائف وحدات والتوظيف والموارد البشرية والمسؤولين عن التوظيف فيها على السعوديين، ويحظر على المنشآت إسناد أي مهمة من مهام مهن ووظائف وحدات التوظيف، والموارد البشرية ومسؤولي التوظيف فيها إلى غير السعوديين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والقيام بهذه المهام تحت أي مسمى وظيفي آخر».
وأفاد نايته أنه ستطبق على المنشأة المخالفة العقوبة الواردة في القرار الوزاري رقم 4786 وتاريخ 28-12-1436هـ، وذلك بمخالفة توظيف عمالة غير سعودية في مهن مقصورة على السعوديين بغرامة مالية 20 ألف ريال تتعدد بتعدد العمال.

اللائحة الإدارية والمالية ستنجز خلال أسابيع

وزير الصحة: برنامج تعزيز السلامة سيحمي المرضى ويحد من الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1144144

الرياض – محمد الحيدر

قال وزير الصحة خالد الفالح أن البرنامج الوطني الشامل لتعزيز السلامة والذي اقره مجلس الوزراء الاثنين الماضي سيرفع بشكل جذري من مستويات السلامة في المرافق الصحية في المملكة ويضمن تمتعها بكل متطلبات السلامة ومواصفاتها وإجراءاتها وأن الطبيعة الشاملة لهذا البرنامج سيغطي جميع المرافق الصحية في القطاعين العام والخاص .

وأشار إلى أن البرنامج بشقيه سلامة المرضى وسلامة المنشآت يحمل كل مقومات النجاح . فمن الناحية الطبية فإن تنفيذ البرنامج سيؤدي إلى حماية سلامة المرضى والحد من الأخطاء الطبية ، حيث يشمل البرنامج إنشاء المركز السعودي لسلامة المرضى ، والذي سيكون المسؤول عن وضع القواعد والإجراءات والنظم التي تضمن سلامة المرضى من الأخطاء الطبية ، ويقوم بمراقبة التقيد بتنفيذها . وسينشئ المركز نظاماً وطنياً للإبلاغ عن الأخطاء الطبية وخاصة الجسيمة منها ويقوم بجمع المعلومات عنها وتحليلها ، وإجراء البحوث العلمية المطلوبة حولها وسيتعاون في ذلك مع الجهات البحثية الوطنية والعالمية ويشرف على خطط التدريب والتعليم المتعلقة بسلامة المرضى ، وإدارة المخاطر في لمرافق الصحية . ونشر وتعزيز ثقافة سلامة المرضى في المنشآت الصحية في المملكة بكافة قطاعاتها .

وبين أن اللائحة الإدارية والمالية للمركز ستنجز خلال أسابيع قليلة بإذن الله ، وأنه قد تم اختيار مقر للمجلس في شمال مدينة الرياض وتم اختيار د. عبدالإله الهوساوي لقيادة المجلس، وتم تحديد الموارد البشرية التي تتطلبها أعماله ويجري العمل على استقطاب الكفاءات اللازمة لتشغيله. وفي ناحية سلامة المرافق وتوفير سبل الأمان فيها.

أوضح أن وجود العديد من المرافق الصحية عبر المملكة التي تحتاج إلى تعزيز الإجراءات السلامة من الناحية الهندسية والإجرائية والتدريبية يجعل البرنامج أمراً حيوياً . وأن البرنامج سيشتمل إجراء التقويم الشامل للمرافق الصحية أمنياً وهندسياً عبر المملكة من ناحية السلامة والأمان معطياً الأولوية للمرافق الأشد حاجة لذلك . وفور إتمام هذا التقييم لكل مرفق يجري فوراً وضع خطط لتعزيز وتوفير متطلباتها والانطلاق في تنفيذها بشكل متزامن مع إجراء تقويم للمرافق الأخرى ، وسيغطي ذلك إجراء التعديلات المطلوبة في المباني ، وتوفير النظم والمعدات والمستلزمات بنواحي السلامة . كما سيشمل البرامج وضع قواعد وإجراءات السلامة لكل مرفق وخطط الوقاية والإخلاء ، وسيعنى البرنامج بوضع المواد التعليمية وخطط التدريب ومراقبة تطبيق إجراءات السلامة ، ومتابعته إجراء التجارب الافتراضية وغيرها وكذلك خطط بناء ثقافة سلامة المرافق في جميع المنشآت الصحية في المملكة . وسيتعاون البرنامج مع خبرات محلية وعالمية لتنفيذ أهدافه.

ألف ريال شهرياً عن كل عامل منزلي لمن لديه أكثر من أربعة..

"العمل" تستحث الشورى

زيادة المقابل المالي على الوافد ليصل12 ألفاً سنوياً لكبح البطالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1144154

الرياض - عبدالسلام البلوي

أكدت وزارة العمل على أهمية وفاعلية التكلفة كمعيار في قرار طالب الخدمة ودفعه للترشيد في استخدامها، مقترحةً على مجلس الشورى تبني إقرار مقابل مالي قدره 500 ريال شهرياً تدفع عن كل عامل منزلي لمن لديه أكثر من أربعة عمال، على أن يرتفع هذا الرسم شهرياً ليصل في حده الأقصى 1000 ريال شهرياً، كما اقترحت الوزارة على المجلس تبني زيادة المقابل المالي من 200 ريال شهرياً ليصبح 1000 ريال ليتم تحقيق المطلوب بعد ثماني سنوات من نفاذ القرار، وترى أن يكون القرار نافذا بعد سنتين من إعلانه، وأن يتم دفع المقابل المالي على كل وافد بدون استثناء ودون النظر عدد السعوديين في المنشأة بحيث يشمل المرافقين والمرافقات.

المقترحات جاءت في رد وكالة الشؤون العمالية لوزارة العمل على تساؤلات لجنة خاصة تدرس مقترح مشروع نظام مكافحة البطالة المقدم من عضو الشورى علي الوزرة، وترى "العمل ضرورة إنشاء مرصد وطني للقوى العاملة منبهة إلى تطلبه دعماً من الجهات التشريعية والمالية لضمان نجاحه واستمراريته وتمويله المستدام ليتحقق الهدف المناط به من خدمة القرارات الإستراتيجية الخاصة المتعلقة بسوق العمل".

وأكدت الوزارة لمجلس الشورى أهمية الرفع التدريجي من تكلفة العامل الوافد في تفعيل إستراتيجيات التوطين وضبط سوق العمل، مشيرةً إلى نجاح قرار رفع المقابل المالي " 2400" ريال ومساهمته في ترشيد عدد التأشيرات المطلوبة في القطاع الخاص ومحاولة المنشآت تقليل عدد العمالة المستقدمة رغبة في خفض التكلفة، كما أن القرار أسهم بدفع سوق العمل لإدخال حسابات العائد والتكلفة في الموارد البشرية والبدء في التفكير في المفاضلة بين الوافد والعامل السعودي بشكل أكبر.

وتعتقد وزارة العمل أن الاستمرار في هذه السياسة مطلب ضروري لسوق العمل خصوصاً وأن كامل التكلفة تحول لصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" الذي يستثمرها في تدريب وتأهيل العامل السعودي ويسهم في تقليل كلفة التوطين على صاحب العمل حتى ثبات المواطن في وظيفته وتحقيقه الإنتاجية التي تناسب توقعات صاحب المنشأة.

إلزام المدارس بالتعريف بـ" خط المساندة" والمعلمون يتخوفون

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669980

سالم السناني – ينبع
ألزمت وزارة التعليم ممثلة في قسم التوجيه والإرشاد مدارس التعليم بضرورة تعريف الطفل «الطالب» بالرقم الموحد في حالة تعرضه للعنف والاتصال مباشرة على خط مساندة الطفل (116111).
وحسب التعميم فقد وجه مدير عام التوجيه والإرشاد بالوزارة بالمشاركة في الحملة السنوية للتعريف بخط مساندة الطفل في مدارس التعليم، وبضرورة تعريف المدارس بالخط الموحد عن طريق برامج تنفذ داخل المدارس من قبل المرشدين، وتوعية الطلاب بوجود جهة تقدم لهم الحماية والمساندة في حالة الحاجة إليها، وتوعية أولياء الأمور بوجود خط مجاني يساند ويدعم الأطفال ويستجيب لاتصالاتهم ويقدم لهم المشورة الفورية.
وألزم التعميم المرشدين بالمدارس بضرورة الاستفادة من الإذاعة المدرسية للإعلان عن هذا الرقم واهدافة، وتنفيذ محاضرات وندوات مدرسية وتوزيع رقم الهاتف على الطلاب، ونشر رقم الهاتف في لوحة الإعلانات في المدرسة، وتنفيذ جلسات فردية وجماعية للطلاب للتعريف بخط المساندة.
يشار إلى أنه أثناء وضع الإعلان أبدى عدد من المعلمين استياءهم من وضعه بهذه الطريقة كون الطلاب سوف يفهمون أن المقصود من الإبلاغ هم المعلمون، وليس العنف خارج المدرسة.

إحالة معاملات زواج البرماويين للمأذون الشرعي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160406/Con20160406833080.htm

«عكاظ» (جدة)
أكد مدير عام فرع وزارة العدل في منطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله بن سعيد الحريري، إحالة معاملات زواج الجاليات البرماوية مباشرة للمأذون الشرعي قريبا، وذلك لتجنبيهم مراجعات المحاكم والانتظار والازدحام. وقال ردا على سؤال «عكاظ» في إثنينية الدكتور أحمد المورعي، حول تأخير استخراج حجج الاستحكام المتكدسة في أدراج المحاكم: إنه تم البدء في تسريع هذه الحجج وسيتم الانتهاء من الانتظار قريبا، فالتوجيهات الصادرة تنص على تسريع الإجراء في تلك الصكوك والمحاكم التابعة ويسعى الفرع للتسهيل على المواطنين. وأرجع الحريري سبب الازدحام الذي تشهده المحاكم إلى عدم وجود مبان حكومية مناسبة عند الاستئجار لتستوعب أعداد كبيرة من المراجعين بشكل يومي. وأكد أن مجمع المحاكم الذي سيتم البدء فيه خلال العامين القادمين سينهي الازدحام. ولفت إلى بدء تطبيق نظام البصمة لموظفي الفرع، والاستغناء عن التوقيع الورقي مطلع شعبان القادم.

التحقيق مع معلم اعتدى على طالب وأخيه

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160406/Con20160406833098.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)
يحقق تعليم الطائف في شكوى والدة طالب تعرض للاعتداء (القرص) من معلم في مدرسة جنوب المحافظة.
وحسب المتحدث باسم إدارة تعليم الطائف عبدالله عيضة الزهراني لـ «عكاظ»، أحال مدير التعليم الدكتور محمد الشمراني أوراق والدة الطالب لإدارة المتابعة للتحقق مما ورد بشكواها. ولفت إلى أنه سيتم اتخاذ الخطوات اللازمة حيالها.
من جهتها، قالت والدة الطالب (تحتفظ «عكاظ» باسمها)، إن المعلم اعتاد على استخدام هذا الأسلوب في العام الماضي مع ابنها الأكبر وكرره هذه المرة مع أخيه حتى أدمى عضده.
وأضافت «سكت في المرة الأولى خوفا من أن تكون ردة فعل المعلم ترسيب ابني في الدراسة، ولكني هذه المرة لن أسكت مهما حصل، وأطالب بمحاسبة المعلم لأنه دمر نفسية ابني الذي وصل إلى المنزل في حالة بكاء وتشنج مما حدث له».
وبينت أن مدير تعليم الطائف الدكتور محمد الشمراني هاتفها بعد تلقيه الشكوى ووعدها بالتحقيق مع المعلم.

10 آلاف ميانماري صححت أوضاعهم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=258821&CategoryID=5

مكة المكرمة: فهد الإحيوي 06-04-2016 12:31 **AM**
كشف المشرف على أعمال تصحيح أوضاع الجالية الميانمارية عبدالله آل قراش لـ"الوطن"، أن اللجنة تباشر مهامها يوميا في منطقة مكة المكرمة، وحلت إشكال نحو 10 آلاف ميانماري.
أنجزت لجنة النظر في تصحيح أوضاع الجالية الميانمارية حل إشكالية أكثر من 10 آلاف ميانماري، وذلك في 168 جلسة. وأكد المشرف على تصحيح الجالية الميانمارية عبدالله آل قراش لـ"الوطن"، أنه تم إصدار 158 ألف إقامة حتى الآن لأبناء الجالية والمتبقي قرابة 90 ألفا، مشيرا إلى أن لجنة النظر تعقد بصورة يوميه لتصحيح وضع الذين لم يتم التعريف بهم في المرحلة الأولى بسبب عدم كفاية البيانات التي تثبت الانتماء للجالية الميانمارية.
وأوضح آل قراش، أن آلية اللجنة تتم من خلال الشرط الأساس مشهد القرية، والتي يثبت فيها الانتماء إلى قرية معينة من خلال المعرفين، بعد ذلك يتم دراسة حالته من قبل أعضاء اللجنة، مشيرا إلى أن اللجنة الدائمة لحل جميع العوائق لإصدار إقامات أبناء الجالية الميانمارية المشكلة بأمر من المقام السامي تواصل أعمالها حيث عُقدت اجتماعها الخامس عشر أمس لبحث أوضاع أبناء الجالية بصفة عامة، ووضع الحلول على طاولة الاجتماع نظرا لوجود الدوائر الحكومية وكل الجهات ذات العلاقة، ومنوها باهتمام مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل المتواصل ومتابعة وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة المساعد للحقوق رئيس اللجنة الدائمة لدراسة، وتصحيح أوضاع الجالية الميانمارية الأمير فيصل بن محمد بن سعد لكل الأعمال والخطوات التي تقوم بها لجنة تصحيح الجالية الميانمارية.

محدودو الدخل يدفعون الثمن

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30164

هايل الشمري

أمر جيد تنويع مصادر الدخل الحكومي بما يكفل دعم إيرادات الدولة ويرفع دخل الخزينة العامة، خصوصا في ظروف اقتصادية حرجة جاءت بتأثير انخفاض أسعار النفط.

لكن الذي أتمناه، ألا يكون ذلك على حساب المواطنين، خصوصا محدودي الدخل، لأن ذلك يعني زيادة في تكاليف الحياة اليومية عليهم، وبالتالي يجعلهم أكثر بُعدا عن مفهوم عيش الرفاهية الذي يحلمون به.

عندما أقر رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع والخدمات، أكد أكثر من مسؤول تنفيذي أن تأثير هذه القرارات لن يمس محدودي الدخل، بل إن بعضهم قال إنه موجّه بشكل رئيس نحو ذوي الدخل العالي فقط، والذين هم أصلا ليسوا في حاجة إلى ذلك الدعم، لذا لن يشعروا بتأثير رفعه.

لكن الواقع أن متوسطي الدخل وما دون ذلك، هم الأكثر شعورا وتأثرا بتلك الزيادات، من منطلق أن قسما كبيرا من معاشاتهم، والتي هي مورد الرزق الوحيد، أصبح يذهب إلى فارق رفع أسعار الوقود والمياه والكهرباء، وغير ذلك من الرسوم.

ومن الطبيعي أن تكون دفع زيادة أسعار الخدمات على حساب ضروريات أخرى يحتاج إليها المواطن، بما يجبره على الاستغناء عنها لعدم كفاية المدخول الشهري في مقابل ارتفاع في المصروفات.

حتى القوة الشرائية لدى المواطن بدأت تتجه للتراجع، بدليل أن معظم المتاجر أصبحت تشكو انخفاض مبيعاتها نتيجة قلة أعداد الزبائن. فإن كان معظم المواطنين لا يعرفون للادخار سبيلا، ولم يتم تخفيض الرواتب الشهرية، فأين ذهبت سيولة الناس إذن؟!

من الأجدى البحث عن بدائل أخرى لتغطية أي عجز يطرأ، بعيدا عما يمس كثيرا من المواطنين، ويؤثر على معيشتهم، لأن سلبياته على المجتمع ستظهر شيئا فشيئا، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى الأمنية.

أما ما يتردد من مقولات حول عدم تأثر محدودي الدخل بتلك الزيادات، فهذه في نظري لا تخرج عن احتمالين: إما أنه نفاق صريح أمام صاحب القرار، أو أن قائلها بمعزل عن الواقع، ولا يعلم عن رجل الشارع شيئا!

فاتورة.. يدفع ثمنها الأبناء

المصدر: جريدة الحياة 28 جماد ثانى 1437هـ - 6 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/14887304

هيفاء صفوق

الأسرة هي البيت الأول والحاضن الوحيد للأبناء، هي من تعلم وتأسس وتغرز القيم والمبادئ الأساسية في نفوسهم وشخصياتهم، إن صلح حالها صلح حال الأبناء تلقائياً، وإن قصرت وعجزت، كان تأثيرها سلبياً عليهم.

من خلال الأسرة تنمو مجتمعات وتزدهر وتتطور، فهي من يبذر البذرة الأولى التي تحتاج إلى جهد وعمل وصبر ووعي وإدراك لقيمتها الحقيقية.
هناك من يجهل قيمة هذه الأسرة وقيمة استقرارها نفسياً ومعنوياً، فيحطم كل تلك القيم في لحظات غاضبة، أو قرارات مصيرية، تؤثر على جميع أفراد الأسرة، يتعرض الوالدان فيها إلى زوابع وخلافات ومشكلات تؤدي إلى حدوث الطلاق والانفصال، وهذه سنة الحياة، هناك من يستمر فيها وهناك من يقرر إنهاء هذه العلاقة الزوجية، وهناك حرية الوالدين كما يرغبان وكما يتفقان، لكن للأسف ضحية هذه القرارات هم الأبناء، وبخاصة عندما لا يدرك الوالدان كيفية إنهاء هذه العلاقة بهدوء ووعي وتفاهم.
بعض الوالدين ينهون هذا الرابط بسيل من المشكلات والضجيج والكره والعدائية والانتقام فيما بينهما، ولا يدركان مدى تأثير هذا سلباً على نفسية الأبناء، فيبدأ الطرف الأقوى بالتلاعب والتعامل غير المسؤول أبداً نتيجة غياب الوعي، أو محاولة الانتقام في رد الاعتبار حتى لو كان على حساب الأبناء.
بعضهم يصل بهم الحال إلى عدم إضافة الأبناء في بطاقته أو هويته الوطنية، يماطل طليقته وينتقم منها غير مدرك أنه ينتقم من نفسه، لأنه ينتقم من أبنائه بالدرجة الأولى، فتضيع سنوات ووالدتهم تبحث عن معين يساعدها في إضافة الأبناء أو صرف نفقتهم على رغم أن القانون وضَّح ذلك.
والمخجل أن بعضهم يسافر إلى بلاد الله الواسعة، وفي لحظة «نشوة» يقرر الزواج ويستمتع ثم يعود، تاركاً خلفه زوجةً حاملاً لم يسأل عنها، بل يصل به الأمر أن يطلق ولا يعترف بأبوّته، ويتنصل من المسؤولية.
والبعض يتخاصم على حضانة الأبناء، حتى يصبح الأبناء كالكرة يتقاذف بهم في كل مرة هنا أو هناك، يُسمِعون الأبناء سيلاً من الشتائم والتحقير والاستهزاء من أحد والديهم على الآخر، ما يسبب لهم ضغوطاً نفسية عدة، أولها الخوف وعدم الشعور بالأمان والاستقرار، ينتج في داخلهم اهتزازاً في شخصيتهم، إما أن تكون ضعيفة مستسلمة، أم عدوانية صاحبة سلوكيات مضطربة.
السؤال، لماذا لا يتم إنهاء هذه العلاقة الزوجية بهدوء وسلام؟
هل بسبب عدم إدراك ثقافة التسامح، أم قيمة العفو والغفران، أم بسبب الأنانية الطاغية التي غطت على كل شيء، وأولها مصلحة الأبناء.
كان الأجدر أن يتفاهما على سبل الطلاق وكيفية رعاية الأبناء بينهما باحترام وتحكيم العقل والمنطق، وقبل ذلك حس المسؤولية تجاه نفسيهما وتجاه أبنائهما، إلى متى يكون هذا الدور غائباً! ويدفع الأبناء فاتورة أخطاء الكبار، إذ يتجرعون مرارة العيش في تنقل هنا وهناك، والدخول في صراعات ومشكلات تحدث تحت مسامعهم تؤثر على قلوبهم الصغيرة، وتجعل الأرق يدق نومهم، وتشعرهم بعدم الانتماء للأسرة فعلياً.
ما يغيب عن الوالدين أن هناك نماذج من الأسر التي حدث فيها انفصال أو طلاق، ونجحت في التنشئة الاجتماعية للأبناء بإيجابية وتفوق، بل واصل الأبناء إلى مراحل متقدمة وحصلوا على شهادات عليا، مع استقرار نفسي ومعنوي عالٍ جداً، على رغم أنهم عاشوا إما عند الأم أو عند الأب، لماذا؟
لأن الوالدين هنا لم يدخلوا إلى دائرة الصراعات العقيمة، بل عاشوا على التفاهم والاحترام وتقسيم الأولويات، ومشاركة الأدوار بتفاهم تام، ولم يخوضوا حلقة الصراع أو الانتقام أو الحقد على الآخر.
ألم يحن الوقت أن نفهم وندرك قيمة التنشئة الاجتماعية للأبناء بوعي تام، وإنها مسؤولية عظيمة نحاسب عليها!

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 28 جماد ثانى 1437 هـ - 6 ابريل 2016م

http://www.alriyadh.com/1144249

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 جماد ثانى 1437 هـ - 6 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/14887543